[السابق]. ولقد أبلغ مسؤولو الحكم العسكري اللجنة، ان م.ت.ف. تسيطر مباشرة على المجلس، وان الحكم العسكري لا يعتبر هذا المجلس هيئة يمكنه التعامل معها. ولقد آثرت اللجنة عدم التعاطي مع هذا الموضوع، وقررت عدم اثارة مسألة منح هذا المجلس وضعية رسمية وحرية أكاديمية، او مسألة ما اذا كان ينبغي وجود سلطة منح الاعتراف الأكاديمي بالمؤسسات بين يدي هذا المجلس.

٥ ــ التحقيق الأولي

ارتفعت، في سياق عمل اللجنة، عدة آراء ومناقشات تمهيدية، ترى ان موضوع الحرية الأكاديمية لا علاقة له بالمؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة]. وسنعرض لهذه المناقشات، في هذا الجزء من التقرير.

لقد سمعت اللجنة، وخصوصاً من المصادر القيادية في الحكم العسكري، ادعاء يقول: ان الذريعة الأكاديمية في المناطق [المحتلة] هي مجرد عملية تمويه. وان النشاطات الأكاديمية، هي في أفضل حالاتها، مجرد واجهة للنشاط السياسي، وفي أسوأها، مجرد غطاء للنشاط التخريبي. ويتركز هذا الزعم، في الأخص، على جامعة بير زيت. اذا كان هذا الزعم صحيحاً، فمسألة الحرية الأكاديمية، ببساطة، لا تصح. وبناء عليه، بدأت اللجنة بأن طرحت على نفسها السؤال التالي: هل تواظب هذه المؤسسات الأكاديمية على دروس منتظمة، او أبحاث علمية منتظمة؛ وهل تستهدف حقاً منح طلبتها تعليماً نظامياً وعصرياً. وما توصلت اليه اللجنة بوضوح هو انه، في الجامعات التي زرناها، يسير النشاط الاكاديمي وفق قواعد مقبولة، وتكافح اداراتها، بكل جهد، من أجل تقدم هذا النشاط والحرص عليه بانتظام.

ومع ان هناك ما يدعم الرأي القائل: ان «لخبطة» ادارة الدروس الناشئة عن الاحتكاك بالحكم العسكري، قد يساعد جامعة ما في ان ترسم لنفسها صورة ما في الدول العربية، فان انطباع اللجنة هو ان ادارات الجامعات قد بذلت جهدها لضمان تنفيذ المنهاج الدراسي، على الرغم من وضعها الحرج «بين المطرقة والسندان».

وترفض اللجنة الادعاء الأولي، الذي يزعم أن الهدف الحقيقي للمؤسسات الأكاديمية في المناطق [المحتلة] ليس أكاديمياً صرفاً. ان اللجنة تعوزها القدرة، او الوسيلة، لكي تقرر ما اذا كان جزء من هيئة التدريس او الطلبة مشغولاً ــ بالاضافة الى الدراسة والبحث ــ بنشاطات غير شرعية. وعلى اي حال، فهذه هي واجبات قوات الأمن التي تجد في خدمتها سلسلة واسعة من قوانين الأمن. وفي رأي اللجنة، فإنه يكفينا، لكي نأخذ قرارنا، ان هناك في جامعات الضفة الغربية عدداً كبيراً من الطلاب الراغبين في تلقي العلم، وعدداً كبيراً من الأساتذة المعنيين بتقديم ذلك العلم. وكما أوضحنا أعلاه، فانه لا يخامرنا أدنى شك في هذه الحقيقة.

وأثيرت أمام اللجنة مناقشات أخرى تلقي ظلالاً من الشك، حول طبيعة الحرية الأكاديمية في جامعات المناطق [المحتلة]. وقال أصحاب هذا الرأي: ان التعليم في هذه الجامعات (وخصوصاً بير زيت، مرة أخرى) يحرّف الحقائق، ولا يبدي اي اكتراث باحترام الحقيقة. وحين طلب أعضاء اللجنة من هؤلاء تقديم الدليل على اتهاماتهم الشديدة، قالوا: ان الخرائط التي تستعمل لتدريس جغرافية أرض ــ اسرائيل (كذا)، لا تظهر فيها المستوطنات الاسرائيلية. وحققت اللجنة في هذه الدعوى، ووجدت في جامعة بير زيت خرائط من إصدار دائرة دار المساحة في دولة اسرائيل، وان المنهاج عن جغرافية أرض ــ اسرائيل يتضمن جولة تستغرق عدة أيام، على عدة مواقع اسرائيلية. ولا شك في ان هناك كذلك في المنهاج، عن جغرافية أرض ــ اسرائيل، بحثاً عن المستوطنات الاسرائيلية، التي أقيمت في مواقع كانت فيها من قبل قرى عربية. ومن الجلي ان هذه الحقيقة يمكن تقديمها بأشكال شتى. لكن اللجنة لم تجد، على اي حال، ان دروس الجغرافيا في بير زيت تقوم على انكار الوقائع.

أمابالنسبة لجامعة بيت لحم، فلقد كانت التهمة الموجهة اليها هي ان الجامعة نفسها تتصرف بطريقة لا تنسجم والحرية الأكاديمية. واتهمت أيضاً بأنها أنهت خدمات رئيسها، دونما سبب الا لكونه ليس عربياً. (بل ان الصحافة مضت الى أبعدمن ذلك، فقالت: انه أبعد لكونه من أصل يهودي). ولقد حققت اللجنة في هذه الادعاءات في حوار صريح مع الرئيس السابق لجامعة بيت